



وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والجسور

رئيس مجلس الإدارة

عقد مقاولة

الموضوع : إسناد أعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية لخط الثاني لمشروع القطار الكهربائي السريع (الفيوم - بنى سويف - المنصورة - أسوان - أبو سنبلا) القطاع الرابع (رجا / قوص) لتنفيذ المسافة من الكم ٥٠٥,٥٠٠ إلى الكم ٥١٠,٠٠٠ بطول ٤,٥ كم
(مرحلة من منسوب ٩٠ حتى منسوب ٦٦,٥ م) (بأمر المباشر)

رقم العقد: ١٩٥ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

أنه في يوم الأحد الموافق ١٨ / ٨ / ٢٠٢٤

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والجسور

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والجسور .

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

والشركة الدولية للمقاولات والتوريدات العمومية "المنصور بالله صلاح الدين احمد محمود"

ويمثلها السيد الأستاذ / المنصور بالله صلاح الدين احمد محمود

بصفته / مدير الشركة

رقم قومي / ٢٩٠٠٣٠١٢٦٠٦٢٥٥

بطاقة ضريبية / ٥٣١-٠١٢-٠١٨

أممية ضرائب / السويس أول

سجل تجاري رقم / ٦٤٥٠٠

ومقرها / حوض ٢٩٤ قطعة ٢١١٢ السلام ١ فيصل .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

المنصور بالله صلاح الدين



الدولية
للمقاولات و التوريدات
العمومية

١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص.ب ١١٠١٢٠١٤٠١٧٥ - ت: ٢٣٨٩٢٠٨٣ - ٢٣٨٩١٩٧٦ - ت: ٢٣٨٩٢٠٨٣ (٢٠٢) الخط الساخن ١٩٤٨٧

الموقع الإلكتروني garb.gov.eg البريد الإلكتروني contact_us@garb.gov.eg

التمهيد

بناءً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية للخط الثاني لمشروع القطار الكهربائي السريع (الفيوم - بنى سويف - الأقصر - أسوان - أبو سمبل) القطاع الرابع (حرجاً / قوص) لتنفيذ المسافة من الكم ٥,٥٠٠ إلى الكم ١٠,٠٠٠ بطول ٥,٤ كم (مرحلة من منسوب ٩ حتى منسوب ٦,٥ م) (بأمر المباشر) إلى الشركة الدولية للمقاولات والتوريدات العمومية "المتصر بالله صلاح الدين احمد محمود بتكلفة تقديرية ١١,٣٥٠,٧٥٥ جنية (فقط وقدره احدى عشر مليون وثلاثمائة خمسون ألف وسبعمائة خمسة وخمسون جنية لغير) على أن تتم المحاسبة استرشاداً بالقائمة الموحدة للطرق. ولما كان المالك يرغب في إنجاز أعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية للخط الثاني لمشروع القطار الكهربائي السريع (الفيوم - بنى سويف - الأقصر - أسوان - أبو سمبل) القطاع الرابع (حرجاً / قوص) لتنفيذ المسافة من الكم ٥,٥٠٠ إلى الكم ١٠,٠٠٠ بطول ٥,٤ كم (مرحلة من منسوب ٩ حتى منسوب ٦,٥ م) (بأمر المباشر) على أن يتم الاتفاق على الأسعار للتفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعمالة وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتمكيلية والتعديلات التي يتطلب المالك من المقاول القيام بها وفقاً لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلنت الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بذلك الأعمال وتنفيذها واتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومحظطاته وسائل المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولا تحته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد ولما كان العرض المقدم من الشركة قد اقررت بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من السيد الفريق / وزير النقل وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على ما يلى :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية للخط الثاني لمشروع القطار الكهربائي السريع (الفيوم - بنى سويف - الأقصر - أسوان - أبو سمبل) القطاع الرابع (حرجاً / قوص) لتنفيذ المسافة من الكم ٥,٥٠٠ إلى الكم ١٠,٠٠٠ بطول ٥,٤ كم (مرحلة من منسوب ٩ حتى منسوب ٦,٥ م) (بأمر المباشر) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ١١,٣٥٠,٧٥٥ جنية (فقط وقدره احدى عشر مليون وثلاثمائة وخمسون ألف وسبعمائة خمسة وخمسون جنية لغير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقديرية وتتم المحاسبة النهائية طبقاً للكميات المنفذة على الطبيعة بالفئات التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني "الشركة الدولية للمقاولات والتوريدات العمومية" بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٨) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من المowanع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً.



المنصر بالله صلاح الدين





العدد الرابع

بـ الرابـع
قدم الطرف الثاني للطرف الاول مبلغ وقدره **٦٧,٥٣٨** جنـيـه (فقط وقدره خـمـسـمـائـة سـبـعـة وـسـتـونـ الفـ وـخـمـسـمـائـة ثـمـانـيـة وـثـلـاثـونـ جـنـيـها لا غـيرـ) خـصـماـ منـ مـسـتـخـالـصـ (١) عـمـلـيـةـ الجـسـرـ التـارـيـيـ لـلـخـطـ الثـانـيـ لـمـشـرـوـعـ القـطـارـ الكـهـرـيـاـئـيـ السـرـيـعـ عـقـدـ رقمـ **٢٠٢٤/١٤٦٧** وـهـوـ قـيـمـةـ التـأـمـيـنـ النـهـائـيـ المـسـتـحـقـ بـوـاقـعـ ٥ % منـ الـقيـمـةـ الإـجـمـالـيـةـ لـلـعـقـدـ لـاـ يـرـدـ إـلـيـهـ أـوـ ماـ تـبـقـيـ مـنـهـ إـلـاـ بـعـدـ التـسـلـيمـ النـهـائـيـ وـاعـتـمـادـ مـحـضـرـ لـجـنـةـ الـاسـتـلـامـ مـنـ الـسـلـطـةـ الـمـخـتـصـةـ . وـيـتـمـ اـحـتـجازـ مـاـ يـعـادـلـ ٥ % منـ إـجمـالـيـ الـأـعـمـالـ الـمـنـقـذـةـ كـضـمـانـ أـعـمـالـ تـنـظـيلـ لـدـيـ الـطـرفـ الـأـوـلـ طـوـالـ مـدـةـ ضـمـانـ الـأـعـمـالـ مـحـلـ الـعـقـدـ وـيـرـدـ إـلـيـهـ أـوـ ماـ تـبـقـيـ مـنـهـ بـعـدـ الـاسـتـلـامـ الـمـؤـقـتـ أـوـ نـظـيرـ خـطـابـ ضـمـانـ معـتمـدـ مـنـ أـحـدـ الـبـنـوـكـ الـمـحـلـيـةـ يـنـتـهـيـ سـرـيـانـهـ بـعـدـ مـضـيـ ثـلـاثـيـنـ يـوـمـاـ مـنـ تـارـيـخـ حـصـولـ الـاسـتـلـامـ .
٤) مـنـ قـانـونـ تنـظـيمـ الـتـعـاـقدـاتـ الـتـيـ تـبـرـمـهاـ الـجـهـاتـ الـعـامـةـ رقمـ (١٨٢) لـسـنةـ ٢٠١٨ـ .

العدد الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

العدد السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المنسدة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

العنوان

باب التسبيح
يجوز للهيئة صرف دفعة مقدمة بما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد بعد توقيعه أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصري معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأي شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ وذلك إعمالاً لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة ل مباشرة العمل بصورة فعالة لازماً المشروع ولا يصرف فوق أسعار عن هذه الدفعة .

السند الشامن

البعد السادس
إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .



البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقاييس لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ياصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة

البند العاشر

يلزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحليّة ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموضع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الالزامية لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني

البند العاشر عشر

يلزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

البند الثاني عشر

يلزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات و منشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبّب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميه المصارييف الإدارية الالزامية

البند الثالث عشر

يلزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والموافقات القانونية الالزامية لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الالزامية للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .



المتحصل بالله برامج الـ



البند الرابع عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاتهونقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات الجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصارييف الإدارية الازمة .

البند السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافه أثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافه أثارها القانونية .

البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند التاسع عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند العشرون

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالإضافة أو النقص بما لا يجاوز (٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص

البند الحادى والعشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .



المؤتمر بالله صلاح الدين



العدد الثاني والعشرون

يلزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمنتهى سنة واحدة لجميع الأعمال تبادلًا من تاريخ الإسلام الابتدائي للأعمال وحتى الإسلام النهائي . وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقةه فإذا قصر في احراز ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقته الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

العدد الثالث والعشرون

تحتخص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من حراء تفسير أو تتفاهم هذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتها على آلية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما
هاء بناءً على توقيعه على العقد .

العدد الخامس والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فرroc الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الأسمنت - البيتومين - السولار) وفقاً للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعريفات والمعادلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م.

العدد السادس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول
بباقي النسخ للعمل بمحاجتها عند الاقتضاء واللزوم .

الطرف الثاني

الشركة الوطنية للمقاولات والتوريدات العمومية

التواقيع (المعنون بالله صالح الدين)
السيد / المنصور بالله صالح الدين احمد محمود
مدير الشركة

الطب الأَوْلَى

الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع ()
لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة لطرق و الكباري

